

Distr.: General
24 October 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد كوهونا (سري لانكا)

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-50293 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٥.

البند ١١٠ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع) (A/68/37) و (A/68/180)

التحقيق والمقاضاة، وأقرت إعلانات بشأن مكافحة الإرهاب ومنع وقمع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأنشأت لجنة تنسيق وطنية لمكافحة الإرهاب بهدف التصدي بصورة شاملة لخطر الإرهاب، ومركز الاستخبارات المالية التابع لها مكلف بالتنسيق بين مختلف المؤسسات المشاركة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٤ - السيد سيرغييف (أوكرانيا): قال إن ضحايا جددا للهجمات الإرهابية يسقطون كل يوم تقريبا في مختلف بقاع العالم. ولا يمكن القضاء على الإرهاب إلا إذا اتخذ المجتمع الدولي تدابير موحدة وحاسمة تحت رعاية الأمم المتحدة. وأوضح أن حكومته تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن الدوافع أو الأهداف. وهي تؤيد الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في جهود مكافحة الإرهاب، وتقدر بشكل خاص جهود فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الصدد. وأردف قائلا إنه يتطلع إلى الاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وبهيب بالدول الأعضاء أن تواصل تنفيذها بالكامل. وتابع قائلا إن أوكرانيا طرف في جميع الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب، وإن وفد بلاده يحث جميع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد على النظر في أن تحذو حذو بلاده.

٥ - وأشار إلى أن وفد بلاده يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها لجان مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ويشي على الخطوات المتخذة لترسيخ الإجراءات العادلة والواضحة في نظم جزاءات الأمم المتحدة. وقال إن الزيارة التي يعتزم وفد من لجنة مكافحة الإرهاب القيام بها لأوكرانيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ ستشري إسهام بلاده في التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

١ - السيد جبرمسكل زودو (إثيوبيا): قال إن القرن الأفريقي شهد في السنوات الأخيرة، امتداد الأنشطة الإرهابية والمتطرفة إلى ما وراء الحدود الوطنية. وقد سلط الهجوم الذي وقع مؤخرا في كينيا الضوء على الحاجة إلى تجديد الالتزام بمكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة وخارجها. وأوضح أن إثيوبيا وقعت ضحية للإرهاب الدولي والمحلي منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي. وساهم تغير الديناميات السياسية ووجود مجموعة من القوى المحلية والإقليمية الهدامة في توسع الشبكات الإرهابية في المنطقة.

٢ - وأشار إلى أن الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب بحاجة إلى تعزيز؛ وأن إثيوبيا، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة وعضوا في الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تؤكد مجددا عزمها الانضمام إلى تلك الجهود. فقد صدقت إثيوبيا على إعلان منظمة الوحدة الأفريقية بشأن مدونة قواعد سلوك للعلاقات فيما بين الدول الأفريقية واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته. وهي أيضا طرف في تسعة صكوك دولية لمكافحة الإرهاب.

٣ - وأضاف أن حكومته اتخذت عددا من التدابير القانونية والإدارية لتنفيذ تلك الصكوك الإقليمية والدولية والقرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهي تتعاون مع هيئات الأمم المتحدة في متابعة قائمة الخاضعين لجزاءات مجلس الأمن من أفراد وهيئات. ووضعت أيضا آليات قانونية واتخذت إجراءات تهدف إلى منع الإرهاب، بما في ذلك تعزيز نظم

ويمكن للمقترحات التي قدمت في عام ٢٠٠٧ أن تشكل أساسا لتوافق الآراء. وأهاب بجميع الدول الأعضاء تكثيف جهودها الرامية إلى وضع صيغة نهائية لمشروع الاتفاقية في المستقبل القريب.

٩ - السيد أوتسوكا (اليابان): قال إن وفد بلده يضم صوته إلى أصوات الوفود الأخرى في إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. فرغم الجهود العالمية، لا يزال خطر الإرهاب جسيما وحقيقيا. وقد شهد شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ هجوما إرهابيا بشعا في كينيا، في حين أودى الحادث الإرهابي الذي وقع في الجزائر في كانون الثاني/يناير بحياة أكثر من ٣٠ شخصا من بينهم ١٠ مواطنين يابانيين. وأضاف قائلا إن حكومته مصممة على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل القضاء على هذه الأفعال الشنيعة.

١٠ - وأشار إلى أن الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في تنسيق تلك الجهود. وتقر حكومته في هذا الصدد، بالحاجة إلى تعيين منسق لمكافحة الإرهاب تابع للأمم المتحدة، شريطة أن يساعد إنشاء هذه الوظيفة في تعزيز كفاءة تدابير مكافحة الإرهاب واتساقها وتكاملها. ومن المهم أيضا وضع الأساس القانوني ذي الصلة عن طريق الانتهاء من مشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي؛ ويتعين عقد مؤتمر رفيع المستوى بالتزامن مع اعتماده.

١١ - ومضى يقول إن حكومته توفر، خارج إطار الأمم المتحدة، ما يقرب من ١٦ مليون دولار للمساعدة في بناء قدرات البلدان التي تواجه تهديدات إرهابية، بما في ذلك البلدان الواقعة في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل. علاوة على ذلك فقد أعلن رئيس الوزراء، في مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٣، عن تقديم مساعدات إنسانية وإغاثية بقيمة تناهز البليون دولار على مدى السنوات الخمس القادمة،

٦ - وأضاف أن التشريعات الحالية في أوكرانيا تشكل أساسا متينا لجهودها في مجال مكافحة الإرهاب. فالقانون الجنائي لا يجرم ارتكاب الأعمال الإرهابية فحسب، وإنما أيضا التحريض على مثل هذه الأعمال أو تقديم المساعدة المالية أو المادية لها. وقال إن حكومته تواصل تحسين قوانينها وأنظمتها الرامية إلى مكافحة الإرهاب، وتحقيقا لهذه الغاية اعتمدت مؤخرا إطارا للسياسة العامة لمكافحة الإرهاب. ودخلت لجنة الرصد المالي الحكومية في ترتيبات ثنائية مع حوالي ٤٠ من شركائها في البلدان الأخرى. واعتمدت الحكومة استراتيجية وطنية يجري تنفيذها لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٥، تتفق تماما مع الاستراتيجية العالمية والتزامات أوكرانيا في مجال حقوق الإنسان.

٧ - وأردف قائلا إن أوكرانيا طرف في نحو ٢٠ صكفا دوليا لمكافحة الإرهاب، وتتعاون بنشاط مع الجهود ذات الصلة المبذولة من جانب العديد من المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومنظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية لمجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا. وقال إن حكومته اضطلعت بدور رائد في الجهود الرامية إلى منع الإرهاب النووي وتشجيع عدم انتشاره عن طريق تنفيذ تعهداتها بالقضاء على مخزونهاها الوطنية من اليورانيوم العالي التخصيب. وبوصفها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سوف تستضيف أوكرانيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومركز منع نشوب النزاعات التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حلقة عمل إقليمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في كييف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٨ - واختتم قائلا إن من أهم المهام المتبقية اعتماد مشروع اتفاقية شاملة بشأن مكافحة الإرهاب الدولي؛

فاستمرار الاجتماعات السنوية دون مناقشة موضوعية أو تحرك ما، لم يعد له ما يبرره. ويأمل وفد بلده في أن تستفيد الدول الأعضاء من فترة التوقف لمحاولة التوصل إلى توافق في الآراء؛ وإلا سيتعين اتخاذ خيارات صعبة.

١٥ - السيد روييز (كولومبيا): قال إن حكومته تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وأكد مجدداً عدم إمكانية تبريره تحت أي ظرف من الظروف. وعلى الرغم من التقدم المشار إليه في تقرير الأمين العام عن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (A/68/180)، لا تزال الهجمات الإرهابية ترتكب في جميع أنحاء العالم، مثل الأعمال التي تستحق الشجب التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في كينيا، والتي برهنت مرة أخرى على التجاهل التام من جانب جميع الإرهابيين لحقوق الإنسان، وسيادة القانون والقيم المشتركة للبشرية جمعاء.

١٦ - وأضاف أن حكومته ملتزمة بتطوير وتعزيز صكوك ومحافل مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، التي يجب أن يراعى فيها التطور المستمر في الأنشطة الإرهابية وتقدمها باطراد. والتعاون الدولي أمر ضروري لدعم بناء القدرات الوطنية، ونشر المعرفة المتخصصة وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة. وقد نظمت كولومبيا بالتعاون مع الأمم المتحدة، المؤتمر الدولي المعني باستراتيجيات مكافحة الإرهاب الوطنية والإقليمية الذي عقد في بوغوتا في أوائل عام ٢٠١٣، ونوقش فيه موضوع التكامل مع الاستراتيجية العالمية، بهدف تحسين التنسيق بين الأنشطة على جميع المستويات. بالإضافة إلى ذلك قامت كولومبيا، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بإيداع صك تصديقها على اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها.

١٧ - وأوضح أن الجهود الشاملة لمكافحة الإرهاب تتطلب اتخاذ تدابير فعالة لمنع وقمع تمويل الإرهاب. وتدعو الحاجة

وتنمية قدرات ٢٠٠٠ شخص من المسؤولين عن تدابير مكافحة الإرهاب والأمن في المنطقة نفسها.

١٢ - السيد جوييني (جنوب أفريقيا): قال إن الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت مؤخرا في باكستان، ونيجيريا، وكينيا، والهجمات التي لا تقل ترويعا التي وقعت من قبل في أوغندا، والهند، ولندن وأماكن أخرى، تؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات دولية حازمة لاستئصال آفة الإرهاب. وقال إن حكومته تمقت جميع أشكال الإرهاب وتدين بأقوى العبارات الأعمال الإرهابية، أيا كان مكانها ومرتكبوها، باعتبارها انتهاكات أساسية للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

١٣ - وأوضح أن المفاوضات المتعلقة بمشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، تعثرت منذ عام ٢٠٠٠ لا سيما بسبب مشكلة تحديد الأعمال التي يتعين إدراجها في تعريف الإرهاب. وقد أعرب وفد بلده، خلال دورة اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٣، عن قلقه من عدم القدرة فيما يبدو على إحراز تقدم، ورأى أن الوقت قد حان بعد ١٤ عاما للاختيار بين ثلاثة بدائل محتملة: أولها وأفضلها هو اعتماد مشروع الاتفاقية على أساس النص الذي وضع في عام ٢٠٠٧؛ والبديل الثاني هو تجميع نص واحد، يشمل جميع المقترحات، وتقديم توصية إلى الجمعية العامة بفترة توقف في العملية؛ والبديل الثالث هو الاعتراف بعدم التوصل إلى توافق في الآراء والتخلي عن الجهود الرامية إلى وضع اتفاقية. وقد اختارت اللجنة البديل الثاني.

١٤ - وأضاف أنه لا جدوى من مواصلة الاجتماعات في منتديات مختلفة، بما يترتب على ذلك من نفقات باهظة، ما لم تكن هناك إرادة سياسية لاعتماد مشروع الاتفاقية.

البديلة للتغلب على الخلافات المتبقية ووضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية.

١٩ - السيد إيراسوريس (شيلي): أكد مجددا التزام حكومته بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره على نحو يتفق تماما مع القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين. وأشار إلى وجوب إدانة جميع أعمال الإرهاب إدانة شديدة لا لبس فيها من جانب المجتمع الدولي وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. لذا، فشيلي طرف في ١٦ صكا دوليا وإقليميا لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الاتفاقية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، والاتفاقية الدولية لعام ٢٠٠٥ لقمع أعمال الإرهاب النووي، وهي تدرس إمكانية الانضمام كطرف في الصكوك الدولية المتبقية.

٢٠ - وقال إنه من الضروري معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، بما في ذلك النزاعات التي طال أمدها دون حل، وتجريد ضحايا الإرهاب من إنسانيتهم، وغياب سيادة القانون، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتمييز العرقي والقومي والديني، والاستبعاد السياسي، والتهميش الاجتماعي - الاقتصادي والافتقار إلى الحكم الرشيد، مع الاعتراف بأن أي من تلك العوامل لا يمكن أن يكون عذرا أو مبررا لأعمال الإرهاب.

٢١ - وأضاف أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا لجميع المناطق وللأمن العالمي بأسره، حيث ينشر الخوف والهلع. ودعا جميع الدول إلى أن تتعاون تعاوننا تاما، وفقا للقانون الدولي، في مكافحة الإرهاب لا سيما مع الدول التي تستهدف الإرهاب مواطنيها أو أراضيها، بغية العثور على الأشخاص الذين شاركوا أو يعتزمون المشاركة في تمويل الأعمال الإرهابية أو التخطيط أو الإعداد لها أو ارتكابها، وكذلك من يدعمون أو يسهلون هذه الأعمال، وإلقاء

إلى إرادة سياسية راسخة، إلى جانب أطر تنظيمية مناسبة، ومؤسسات قوية مزودة بالموارد الكافية، وآليات فعالة للتعاون وتبادل المعلومات فيما بين الدول. ومن الضروري أيضا تطوير وتعزيز أدوات لمنع استخدام العائدات المتأتية من الجريمة المنظمة في دعم الإرهاب. ويتعين القضاء على أي ارتباط بين الإرهاب والجماعات الإجرامية المنظمة واتخاذ تدابير حاسمة للوفاء بالالتزام الدولي بمكافحة غسل الأموال. وأضاف أن أحد الشواغل الرئيسية لحكومته هو نقل الأسلحة إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، الأمر الذي لا يكون له أثر سلبي على حقوق الإنسان، ويؤدي إلى تفاقم النزاعات وتقويض استقرار الدول وأمنها فحسب، لكن يرتبط أيضا ارتباطا وثيقا بالإرهاب. وتشكل معاهدة تجارة الأسلحة خطوة هامة إلى الأمام في هذا الصدد، من شأنها أن تسهم في الأنشطة الرامية إلى منع الإرهاب والقضاء عليه.

١٨ - واستطرد قائلا إن الامتثال الدقيق والكامل للالتزامات المقررة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بالإرهاب، وحقوق الإنسان والقانون الإنساني واللاجئين، هو شرط أساسي لنجاح مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. ويجب أيضا بذل جهود دؤوبة من أجل تنفيذ جميع الركائز التي تقوم عليها الاستراتيجية العالمية. ورغم العدد الكبير من الصكوك الدولية الملزمة قانونا، فإن عدم وجود اتفاقية شاملة يقوض الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي. ويتعين على اللجنة أن تجري مشاورات مفتوحة وشاملة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الاتفاقية دون إبطاء. ومطلوب التعاون والمرونة من جانب جميع الأعضاء. وقد أحرزت اللجنة المخصصة تقدما كبيرا على مر السنين، لكن الوقت حان للنظر في ما إذا كانت قد استنفدت جميع الوسائل المتاحة لها من أجل الوفاء بولايتها ومناقشة السبل

٢٤ - وذكر أن تقرير الأمين العام عن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (A/68/180) يقدم لمحة عامة مفيدة عن التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي في هذا الصدد؛ وعن وضع الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بمنع وقمع الإرهاب الدولي؛ وعن حلقات العمل والدورات التدريبية المتعلقة بمكافحة الجرائم المرتبطة بالإرهاب الدولي.

٢٥ - وأردف قائلاً إنه من الضروري تحديد وإزالة العوامل التي تؤدي إلى ظهور الأعمال الإرهابية، بما في ذلك التعصب السياسي، والإثني، والعرقي، والديني والهوية الاجتماعية والاقتصادية بين الأمم. وينبغي لجميع الدول أن تعزز آلياتها المعنية بالتعاون القضائي وتبادل المعلومات بين أجهزة الشرطة ووحدات الاستخبارات المالية التابعة لها من أجل مكافحة تمويل الإرهاب والإعداد للأعمال الإرهابية.

٢٦ - ودعا الدول الأعضاء إلى بذل كافة الجهود من أجل إبرام مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي في أقرب وقت ممكن. وقال إنه يمكن بشيء من المرونة من جانب المفاوضين، اعتماد هذا الصك خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وينبغي للوفود أن تدرك أن النص التوفيقي هو فقط الذي يمكن أن يكون حظه أوفر في الاعتماد. واختتم كلمته قائلاً إن وفد بلده يرحب بتوصية اللجنة المخصصة بأن تنشئ اللجنة السادسة، خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، فريقاً عاملاً بغرض وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية ومواصلة النقاش بشأن مسألة عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة.

٢٧ - السيد زغايونوف (الاتحاد الروسي): قال إنه على الرغم من التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي، فإن خطر الإرهاب لم يتضاءل. وتشكل الأحداث التي وقعت في شمال أفريقيا، ومنطقة الساحل والشرق الأوسط تصعيداً جديداً لهذا التهديد وتزيد من خطر انتشار الإيديولوجيات المتطرفة

القبض عليهم وعدم توفير ملاذ آمن لهم، وتقديمهم إلى العدالة على أساس مبدأ التسليم أو المقاضاة ووفقاً للقوانين الوطنية للدول.

٢٢ - ودعا إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، على أن يكون للأمم المتحدة دور محوري في تلك الجهود. وأكد من جديد التزام وفد بلده بالاستراتيجية العالمية؛ ورحب بالتقدم المحرز في تنفيذ ركائزها الأربع؛ وأيد نهجها الكلي، الذي يتناول الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، وينص على اتخاذ تدابير لبناء القدرات، وتعزيز دور الأمم المتحدة. وقال إن وفد بلده يرحب أيضاً بما ورد في الاستراتيجية من ذكر لضرورة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. فتدابير مكافحة الإرهاب يجب أن تحترم القانون الدولي، لا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين، ويجب أن تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات ذات الصلة.

٢٣ - وأشار إلى أن حكومته ترحب بالعمل الذي تقوم به فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب من أجل تنفيذ الاستراتيجية العالمية وتنسيق أنشطة المنظمة في هذا المجال. وأنها ترحب أيضاً بالعمل الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب، وقد قدمت تقارير إلى اللجنة كلما تطلب الأمر ذلك. وقال إن وفد بلده يعترف بالعمل الهام الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل وضع الاستراتيجية العالمية موضع التنفيذ، ويكرر دعوته إلى تعزيز التعاون فيما بينها. وتجدر الإشارة بوجه خاص في هذا الصدد إلى منظمة الدول الأمريكية ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب المنبثقة منها، والتي تشارك حكومته بهمة في أنشطتها. وتشارك الحكومة أيضاً في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا الجنوبية، التي تضطلع بدور هام في منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٣٠ - وقال إن وفد بلده يعلق أهمية على الجهود التي تبذلها فرقة العمل من أجل وضع استراتيجيات إقليمية ووطنية شاملة لمكافحة الإرهاب ومن أجل تأمين موارد كافية لتأدية عملها، بوسائل منها إدماج مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وأعرب عن أمله في أن تساعد المساهمة السخية المقدمة مؤخرًا من المملكة العربية السعودية المركز والكيانات الأخرى التي تشكل جزءًا من فرقة العمل على الوفاء بولاياتها في مجال مكافحة الإرهاب بفعالية أكبر. وهذا من شأنه أيضًا أن يعطي دفعة للكيانات التي سبق أن أثبتت فعاليتها، مثل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال مساعدتها على تعزيز الجهود التي تبذلها الدول لمكافحة الإرهاب، بناء على طلبها، في جميع المناطق التي تشهد ازديادًا في الأنشطة الإرهابية والمتطرفة. وأعرب عن أمله في أن يعيد الاستعراض الرابع للاستراتيجية العالمية، المقرر إجراؤه في حزيران/يونيه ٢٠١٤، تأكيد الحاجة إلى تعزيز الطابع الجماعي لأنشطة مكافحة الإرهاب، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور تنسيقي محوري، مع التسليم في الوقت نفسه بأن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق الدول الأعضاء.

٣١ - وشدد على أهمية دور مجلس الأمن في تنفيذ الاستراتيجية العالمية، وأعرب عن تأييده للتدابير المتخذة، من خلال لجان مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، من أجل مساعدة الدول على تنفيذ تلك القرارات. وقال إن حكومته تعلق أيضًا أهمية خاصة على أنشطة مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وأضاف أنها ساهمت في صياغة الاتفاق المتعلق بقوة الرد السريع المنبثقة من منظمة معاهدة الأمن الجماعي وفي اعتماد قانون نموذجي لرابطة الدول

على نطاق أوسع وإعادة تنشيط الفروع الإقليمية لتنظيم القاعدة وغيره من الجماعات الإرهابية. ومن بواعث القلق بشكل خاص أن المقاتلين في تلك المناطق ما زالوا يتسلحون بأسلحة من الترسانات الليبية. وما زالت الحالة في كل من أفغانستان وباكستان متقلبة، تغذيها جزئيًا عائدات الاتجار غير المشروع بالمواد الأفيونية الأفغانية. إن تداخل الإرهاب في نسيج النزاعات الإقليمية الحالية لهو اتجاه شديد الخطورة. ولا يمكن القضاء على هذه التهديدات إلا من خلال الجهود الجماعية للمجتمع الدولي برمته، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور تنسيقي محوري، على نحو يتقيد تمامًا بالقانون الدولي.

٢٨ - وتابع قائلاً إنه ليس هناك مجال للمعايير المزدوجة. فالمحاولات الرامية إلى تمرير الأنشطة الإرهابية على أيهما نضال من أجل الديمقراطية والحرية يمكن أن تشجع الأفكار الخاطئة للمتطرفين وتنشئ بؤرًا جديدة من عدم الاستقرار. ومن المحير أن تواجه نفس الجماعات المتطرفة بمقاومة مسلحة في بعض الحالات، كما يحدث في مالي، وأن تلقى في حالات أخرى الدعم، كما يحدث في الجمهورية العربية السورية.

٢٩ - وبغية وقف بث التطرف لدى الرأي العام وإذكاء النزاعات بين الأديان وداخلها، طالب الدول بأن تواصل جهودها تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل تقليل الانحذاب إلى الأنشطة الإرهابية وكبح انتشار إيديولوجيات الإرهاب والتطرف العنيف، ومنع تسخير وسائل الإعلام والإنترنت في الأغراض الإرهابية. ودعا إلى إجراء حوار واسع النطاق مع هيكل المجتمع المدني القادرة على القيام بدور إيجابي في مجالات التوعية والبحث ونشر التسامح والتفاهم بين الجماعات الإثنية والدينية وتعزيز حقوق الإنسان ونبذ إيديولوجيات الكراهية والعنف. وأضاف أن وفد بلده سيعزز، بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، قيام شراكات مع المجتمع المدني، وذلك كجزء من الاستراتيجية العالمية.

- ٣٥ - واستطرد قائلاً إن السودان، بسبب موقعه الجغرافي، يقوم بدور هام في مكافحة الإرهاب الدولي والإقليمي، وخاصة في منطقة القرن الأفريقي، ويتعاون مع عدد من الدول على الصعيد الثنائي في هذا الصدد. وإن حقوق الإنسان يجب أن تُحترم في إطار الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. ومن ثم فقد حذر من مغبة فرض بعض الدول تدابير أحادية يمكن أن تترتب عليها آثار دولية، مثل استخدام القوة، ووضع القوائم وفرض الجزاءات السياسية والاقتصادية بدون أساس تستند إليه، مما يزيد من معاناة الناس. وأردف بقوله إن الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب ينبغي ألا تستخدم كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، على نحو يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة.
- ٣٦ - ومضى يقول إن وفد بلده يثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والتي تستند إلى الاتفاقات الدولية، ويرحب على وجه الخصوص بالدور الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في تعزيز بناء القدرات وتبادل الخبرات. وأعرب عن تقديره للملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، خادم الحرمين الشريفين، على الجهود التي يبذلها في هذا الصدد.
- ٣٧ - السيد شفيق (تركيا): قال إن الهجمات الإرهابية الشنيعة التي وقعت مؤخرا في مختلف أنحاء العالم أكدت من جديد على الحاجة إلى أن تكون هناك رد عالمي موحد على التهديد الذي تشكله تلك الهجمات، التي ليس هناك إنسان ولا مكان في مأمن من خطرهما. وأضاف أنه ينبغي توجيه رسالة واضحة للإرهابيين مفادها أنه لا يوجد ملاذ آمن وليست هناك حصانة من العدالة، وفقا لمبدأ التسليم أو المحاكمة. وأشار إلى أن تركيا، بوصفها بلدا من البلدان التي كانت ولا تزال ضحية للإرهاب، تؤيد تماما الاستراتيجية العالمية، وسوف تتخذ جميع التدابير اللازمة
- المستقلة بشأن مكافحة الإرهاب. وأوضح أن المنظمات المذكورة تجري أيضا تدريبات مشتركة منتظمة لمكافحة الإرهاب وتنظم برامج تدريبية للخبراء في مختلف المجالات.
- ٣٢ - واختتم قائلاً إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل التركيز على تعزيز الأساس القانوني لجهود مكافحة الإرهاب، وأن تسعى إلى زيادة عدد الأطراف في الصكوك الدولية ذات الصلة. وسيشكل الانتهاء من مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي إنجازا كبيرا في هذا الصدد. وقال إن وفد بلده سوف يواصل البحث عن حلول توفيقية للمسائل العالقة المحيطة بالمشروع.
- ٣٣ - السيد حسن علي (السودان): قال إن عدد الأعمال الإرهابية في جميع أنحاء العالم في ازدياد، وأدان بصفة خاصة الأحداث التي وقعت مؤخرا في باكستان وكينيا. وأضاف أن العالم أصبح قرية صغيرة تتحكم فيها تكنولوجيا الاتصالات؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد انتشار الأسلحة يتطلب مزيدا من التعاون من جانب المجتمع الدولي. ومن ثم يؤيد وفد بلده مواصلة الحوار من أجل التوصل إلى صيغة نهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.
- ٣٤ - وأوضح أن الإرهاب لا يمكن ربطه بأي دين، أو بلد، أو جنسية، أولون. وأضاف أنه يجب الحفاظ على حق الشعوب المحتلة في مقاومة الاحتلال الأجنبي، وينبغي عدم تشبيه ذلك تحت أي ظرف من الظروف بالأعمال الإرهابية. وينبغي أن يتجاوز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب حدود الاتفاقات وتبادل المعلومات بحيث يشمل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا. وأضاف أن حكومته ستمتثل لجميع الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، التي توفر إطارا قانونيا للتشريعات الوطنية في السودان. وقد راجعت الحكومة النظام القانوني الوطني، واعتمدت تشريعات جديدة تهدف إلى مكافحة الجريمة المنظمة وغسل الأموال وفقا للمعايير الدولية.

للقوى التي توجج الاستقطاب والتطرف، من الضروري مواصلة الحوار وتوسيع آفاق التفاهم بين الحضارات. لقد أنشئ تحالف الأمم المتحدة للحضارات بمبادرة من تركيا وإسبانيا من أجل تيسير الوئام والحوار من خلال القيم المشتركة بين مختلف الثقافات والأديان.

٤١ - السيد الكعبي (قطر): قال إن حكومة بلده تدين جميع أشكال الإرهاب أيا كان مرتكبها. ولن تؤدي الهجمات التي شنت مؤخرا ضد المدنيين في باكستان وكينيا إلا إلى زيادة عزم المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب أينما وقع. ورحب بالتوصية الصادرة عن اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ بأن تنشئ اللجنة السادسة، في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، فريقا عاملا بهدف وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، وهو أمر تشتد الحاجة إليه الآن أكثر من أي وقت مضى. وأكد على ضرورة أن تضع الاتفاقية تعريفا للإرهاب ألا يتم ربطه بأي دين أو عرق أو ثقافة، وأن تُعالج أسبابه الجذرية، بما في ذلك الاستخدام غير المشروع للقوة، وحرمان الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي من حقها في تقرير المصير، والتهميش وانعدام العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ومن الضروري أن تؤكد الاتفاقية أيضا التزام المجتمع الدولي بالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وقال إن حكومة بلده كانت ولا تزال تشارك بنشاط في المفاوضات الجارية بشأن صياغة نص الاتفاقية.

٤٢ - واستطرد قائلا إن حكومة بلده تعمل على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي من أجل تنفيذ الاستراتيجية العالمية، ريثما يتم الانتهاء من مشروع الاتفاقية. وإنها تنفذ أيضا قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وقد صدقت على معظم الصكوك الدولية ذات الصلة فأصبحت تنعكس في سياساتها الوطنية.

لحماية شعبها من الأعمال الإرهابية، بما يتسق تماما مع المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون.

٣٨ - وأوضح أن وجود استراتيجية مصممة وفقا لخصائص كل منطقة أو بلد يمكن أن يساعد في وأد الإرهاب في مهده. فالتراعات العنيفة تشجع على تجنيد الإرهابيين ونشر الخطاب الإرهابي. وأفاد بأن الاتجاهات الجديدة، من قبيل التهديدات المتمثلة في الأشخاص الذين يتحولون من تلقاء أنفسهم إلى متطرفين وتزايد تبادل المعلومات بين الجماعات الإرهابية النشطة على الصعيد المحلي وزيادة عدد الهجمات التي تستهدف البنية التحتية الحساسة، تدعو إلى مزيد من الاتساق في التدابير الحالية لمكافحة الإرهاب، وأيضا إلى اتباع نهج جديدة تتطلب إرادة سياسية وقدرة هيكلية ودعمًا عامًا. وفي هذا السياق، يقوم المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي تشترك تركيا في رئاسته مع الولايات المتحدة الأمريكية، بدور هام في تنفيذ الاستراتيجية العالمية.

٣٩ - وأردف قائلا إن من الأولويات الأخرى التصدي للفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق الجريمة المنظمة. والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن هي أدوات فعالة في هذا الصدد. وقال إنه لا بد من التقيد الكامل بالصكوك الدولية الرئيسية الـ ١٣ لمكافحة الإرهاب، التي يجب أن تصدق عليها جميع البلدان وتضعها موضع التنفيذ. ويجب أن تسعى جميع الدول الأعضاء إلى إبرام مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

٤٠ - واختتم قائلا إنه لا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين بعينه، وإن وفد بلده يشجب أي محاولة ترمي إلى ربط الإسلام بالإرهاب أو التحريض على الكراهية أو التمييز ضد المسلمين أو معتنقي المعتقدات الأخرى. وبغية التصدي

أخيراً، الوسائل العسكرية. وأن هذا النهج في صميم الاستراتيجية العالمية، التي قالت إن حكومة بلدها ملتزمة بها التزاماً كاملاً. وأنه لا يمكن التصدي للإرهاب الدولي، وآثاره الصعيد العالمي، إلا من خلال جهد عالمي متضافر. وأضافت أن المسؤولية عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية تقع على عاتق الدول الأعضاء، في الوقت الذي تؤدي فيه الأمم المتحدة دوراً تنسيقياً، وتقديم المساعدة. ومع ذلك، يلزم تعزيز التعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة من أجل زيادة الفعالية وتجنب التداخلات وسد الثغرات. ولذلك يرحب وفد بلدها باقتراح تعيين منسق للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

٤٦ - وتابعت قائلة إن فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب تقوم بدور هام في تنفيذ الاستراتيجية العالمية؛ وإن حكومة بلدها تدعم هذه الفرقة سياسياً ومالياً. وعلى وجه الخصوص، أشارت إلى أن مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب حققت نتائج إيجابية من منظور التنسيق على الصعيد الوطني. وذكرت أن حكومة بلدها تساند أيضاً المديرية التنفيذية وفرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وشددت على ضرورة توفير ما يكفي من الضمانات الإجرائية للأفراد والمنظمات المدرجة في قائمة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١). وأضافت أن إنشاء مكتب أمين المظالم خطوة إيجابية ينبغي البناء عليها من أجل تيسير تحسین تنفيذ الجزاءات من جانب الدول الأعضاء.

٤٧ - وقالت إن حكومة بلدها تعلق أهمية كبيرة على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في إطار فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال. وقد انعقدت آخر جلسة عامة لفرقة العمل في حزيران/يونيه ٢٠١٣ برعاية الرئاسة النرويجية. وخلال العام الماضي، شُطبت أسماء أربعة

٤٣ - وشدد على أن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب ينبغي أن يكون وفقاً للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والصكوك الدولية ذات الصلة. وقال إن حكومة بلده تواصل التعاون مع المديرية التنفيذية، التي تمخضت زيارتها إلى الدوحة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ عن الاتفاق على عقد حلقة عمل في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن الاستراتيجيات الشاملة المتكاملة في مكافحة الإرهاب. وأوضح أن قطر، بوصفها عضواً في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ستستضيف حلقة عمل في آذار/مارس ٢٠١٤ بشأن مكافحة التطرف العنيف؛ وأنها تؤيد أيضاً إنشاء صندوق لمكافحة التطرف تابع للمنتدى.

٤٤ - وأضاف أن قطر قد صدقت على صكوك مكافحة الإرهاب الإقليمية ذات الصلة، كما أنها أبرمت عدداً من مذكرات التفاهم والاتفاقات الثنائية، آخرها مع إسبانيا وإيطاليا في عام ٢٠١٣. وقد اعتمدت الحكومة قوانين وطنية تتسق مع الصكوك الدولية التي صدقت عليها قطر، بما في ذلك القوانين المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة الإرهاب، وأنشأت لجنة وطنية معنية بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال. وهي تواصل الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المقرر عقده في الدوحة عام ٢٠١٥، مما سيسهم بدون شك في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

٤٥ - السيدة إنرسن (النرويج): قالت إن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون يجب أن يكون نقطة انطلاق جميع الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب؛ وإن الديمقراطية وحرية التعبير والحريات الأساسية الأخرى وسيادة القانون بالغة الأهمية أيضاً بالنسبة لهذه الجهود. وأوضحت أن منع الإرهاب يتطلب اتباع نهج شامل وطويل الأجل يقوم على استخدام الوسائل السياسية والقانونية والاقتصادية، وكما لا

اتخذت خطوات إدارية وتشريعية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك سن القوانين ذات الصلة وإنشاء كيانات مشتركة بين الوكالات تنسق جهود الحكومة المبذولة لمكافحة الإرهاب، من قبيل وحدة الاستخبارات المالية والمركز الوطني لمكافحة الإرهاب. ومع ذلك، لا يزال البلد يواجه العديد من التحديات. ولا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الوسيلة الأكثر شيوعاً لارتكاب الهجمات الإرهابية. وقد أدت النزاعات وعدم الاستقرار، وخاصة في منطقة البحيرات الكبرى والصومال، إلى تزايد التداول غير المشروع لهذه الأسلحة، الذي ينبغي كبحه.

٥١ - وتابع قائلاً إن التطورات العلمية والتكنولوجية قد وفرت فرصاً هائلة، ولكنها أدت أيضاً إلى تعقيد مهمة إحباط الإرهابيين الذين أصبحت أنشطتهم ذات طابع دولي أكبر وتنوعت أساليبهم. ومن غير المستغرب أن الإنترنت قد أضحت منتدى لتجنيد الشباب وتدريب العناصر الإرهابية الجديدة واستدراجها إلى التطرف. وعلاوة على ذلك، يؤدي الفقر والامية والافتقار إلى التعليم النظامي وفرص العمل للشباب إلى الشعور بالاستياء مما يشجعهم على الانضمام إلى الجماعات الإرهابية التي ترحب بوجودهم وتوفر لهم وسيلة لكسب العيش.

٥٢ - وأضاف أن وفد بلده يؤكد من جديد التزامه بالتعاون مع الدول الأعضاء من أجل التصدي للتحديات الرئيسية للإرهاب وتعزيز إطار مكافحة الإرهاب. وبالنظر إلى الطبيعة المعقدة للتهديدات الإرهابية، لا بد من استجابة متكاملة ومنسقة. وقال إنه يضم صوته إلى الوفود الأخرى في الدعوة إلى الإسراع بإتمام مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، وحث جميع الأطراف على اتخاذ القرارات اللازمة بشأن المسائل المتعلقة التي لا تزال تعوق إحراز تقدم جوهري منذ سنوات عديدة.

بلدان من عملية المتابعة العادية التي تجربها فرقة العمل نتيجة لاتخاذها إجراءات إيجابية من أجل تعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت فرقة العمل، في شباط/فبراير ٢٠١٣، منهجية جديدة لتقييم الامتثال لتوصياتها المنقحة. وسترکز الجولة الجديدة من التقييمات القطرية المشتركة على التنفيذ الفعال بدلاً من الامتثال التقني. وذكرت أن وفد بلدها ما زال يعلق أهمية كبيرة على اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، وأعربت عن الأمل في أن تبدي الدول الأعضاء الإرادة السياسية والمرونة اللازمين لاختتام هذه العملية.

٤٨ - وفيما يتعلق بتصديق النرويج على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، قالت إن التعديلات اللازمة قد أدخلت على القانون الداخلي في عام ٢٠١٢، وطلبت الحكومة، في حزيران/يونيه ٢٠١٣، موافقة البرلمان للتصديق عليها. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة استراتيجيتها الوطنية الأولى لمكافحة الإرهاب على سبيل المتابعة الملموسة للهجمات الإرهابية التي وقعت في النرويج في تموز/يوليه ٢٠١١.

٤٩ - السيد مانونغي (جمهورية ترازيا المتحدة): قال إن استمرار الأعمال الإرهابية حول العالم، وآخرها الهجوم الذي وقع في نيروبي، يأتي بمثابة تذكير مؤلم بخطور الإرهاب الذي يهدد الجميع. وأضاف أن حكومة بلده تدين الهجوم الذي وقع في نيروبي بأشد العبارات. وأن رئيس جمهورية ترازيا المتحدة، الذي تكلم في الدورة الحالية للجمعية العامة، قد أكد من جديد على الحاجة إلى زيادة اليقظة وتعزيز التعاون الإقليمي والعالمي لمكافحة الإرهاب.

٥٠ - وأوضح أن جمهورية ترازيا المتحدة طرف في تسعة صكوك دولية لمكافحة الإرهاب وصك إقليمي واحد. وقد

٥٣ - السيد حنيف (ماليزيا): قال إن حكومة بلده تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها وبصرف النظر عن الأسباب الكامنة وراء ذلك. ولم تظهر أي بوادر لانحسار الأعمال الإرهابية من أفريقيا إلى الشرق الأوسط وآسيا وأماكن أخرى. لذلك يجب أن تتواصل الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على نحو متضافر من خلال الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية أو الثنائية. وأضاف أن حكومة بلده تساند جميع الركائز التي تقوم عليها الاستراتيجية العالمية، وأنها تتطلع إلى الاستعراض الثالث من الاستعراضات التي يعقد مرة كل سنتين، المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٤. وأنها ترحب أيضا بمختلف المؤتمرات والاجتماعات التي عقدتها وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على مدار السنة. ويجب أن توضع التوصيات والمقترحات المنبثقة عن تلك الاجتماعات موضع التنفيذ. وقال إنه ينبغي، على سبيل الأولوية، تناول الركيزة الأولى من الاستراتيجية العالمية، وهي القضاء على الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب؛ والقيام بذلك وفقا للركيزة الرابعة التي تقتضي احترام حقوق الإنسان.

٥٥ - وقال إن حكومة بلده تعمل على تعزيز تعاونها مع البلدان الأخرى في مجال مكافحة الإرهاب. وقد أبرمت عددا من المعاهدات بشأن تسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية، آخرها المعاهدة المبرمة مع حكومة جمهورية كوريا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بشأن تسليم المجرمين. وأنها تعطي أولوية قصوى لطلبات تسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية المتعلقة بالإرهاب. وعلى الصعيد الإقليمي، وقعت ماليزيا اتفاقية مكافحة الإرهاب التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٠٧، وأودعت صك التصديق لدى الأمين العام للرابطة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٥٦ - وأضاف أن حكومة بلده تعمل أيضا على تعزيز الإطار القانوني المحلي لمكافحة الإرهاب. وقد اعتقل ما مجموعه ٣١ شخصا منذ بدء سريان قانون جرائم الأمن (التدابير الخاصة) في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، ووجهت لهم تهمة ارتكاب جرائم يشملها ذلك القانون؛ ومن بين هؤلاء شرطي برتبة عريف وجهت له تهمة عدم الكشف عن معلومات متعلقة بأعمال إرهابية وحكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات، وهي المدة القصوى في إطار الباب ذي الصلة من القانون.

٥٧ - وأشار إلى أن رئيس وزراء ماليزيا قد كرر، في الدورة الحالية للجمعية العامة، دعوته للأغلبية المعتدلة، التي جزعت من جراء الأعمال الشنيعة التي ارتكبتها المتطرفون والإرهابيون، بأن تكون بارزة على الساحة. واختتم بقوله

٥٤ - وكرر الإعراب عن الحاجة إلى التوفيق بين الخلافات القائمة فيما يتصل بمشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي ووضع صيغته النهائية. وفي الوقت نفسه، ينبغي عدم تعليق الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب. فالدول لها الحق السيادي في سن القوانين المحلية في المجالات التي لا تشملها الصكوك القطاعية القائمة. كما أن الصكوك الدولية الأخرى بشأن القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان هامة أيضا في سياق مكافحة الإرهاب. وأشار إلى أن موقف وفد بلده بشأن مشروع الاتفاقية لم يتغير، وهو ضرورة أن يشمل تعريف الإرهاب الهجمات الإرهابية التي ترتكبها الدول والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء. ومن المهم أيضا التمييز بين الإرهاب والكفاح المشروع للشعوب الواقعة

الإرهاب لجعل العقوبات أكثر نجاعة وتوفير دعم أفضل للضحايا. وأضاف قائلاً إن ملديف تقطنها جالية مسلمة معتدلة عادة، لكن البلد يواجه تهديدا ناشئا من المتطرفين الدينيين والسياسيين. وقال إن حكومة بلده تدين استخدام العنف لتحقيق أهداف دينية أو سياسية، وترفض الدعوات الموجهة من الوعاظ المتشددين والمجموعات المسلحة المتطرفة لتحويل النزاعات الأهلية إلى نزاعات دينية، الأمر الذي يتعارض مع القيم الإسلامية. وأوضح أن ملديف قد شهدت في الآونة الأخيرة موجة من حوادث العنف المرتبطة بالتوتر السياسي، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في الـ ٢٤ ساعة الماضية على محطة تلفزيون خاصة. وقال إن حكومة بلده تدين هذا الهجوم، وستجري تحقيقا كاملا يهدف إلى تقديم الجناة إلى العدالة.

٦٠ - وأضاف أن ملديف عرضة لأي عدم استقرار إقليمي، بصفتها أصغر دولة في المنطقة، كما أن موقعها في المحيط الهندي يجعلها معرضة للقرصنة أيضا. وأن الحكومة تعمل مع البلدان الأخرى والشركاء في المنطقة لتعزيز الأمن البحري، وترحب بإنشاء الإنترنت لقطاعة بيانات عالمية خاصة بالقرصنة. وترحب أيضا بموافقة الصندوق الاستثماري لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال على مشاريع تبلغ قيمتها مليوني دولار لدعم الدول المعنية، بما في ذلك ملديف.

٦١ - وشدد على أن الإرهاب ليس ظاهرة معزولة؛ بل هو ينشأ من عدد من العوامل الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد واجهت ملديف في السنوات الأخيرة صعوبات اقتصادية كبيرة نتيجة لرفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا وما ترتب على ذلك من فقدان المساعدة، بالاقتناع مع تراجع الاقتصاد العالمي وأوجه الضعف الكامنة المرتبطة بكونها دولة جزرية صغيرة نامية. وهذه الحالة هيأت الظروف لانسياق الشرائح المتضررة من السكان نحو

إن الشعوب المتعقلة الحبة للسلام، من جميع الأعراق والثقافات والمعتقدات، يجب أن تجعل صوتها مسموعا.

٥٨ - السيد سارير (ملديف): قال إن وفد بلده يضم صوته إلى أصوات غيره من الوفود في إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، التي كان آخر مثال بشع عليها الهجوم الذي شن على المركز التجاري في نيروبي. ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو عرق أو ثقافة أو مجتمع أو جماعة أو دولة. وأضاف أن وفد بلده يثني على العمل الذي تقوم به مختلف هيئات ووكالات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ويؤكد من جديد دعوته إلى التنفيذ الكامل للاستراتيجية العالمية، ويدعم أيضا العمل الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وأشار إلى ضرورة تجديد التركيز على تنفيذ الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وأوضح أن ملديف طرف في ثمانية من هذه الصكوك، وتعمل على الانضمام إلى الصكوك المتبقية. وشدد على ضرورة أن تُكتمل الأنشطة الدولية المبادرات الإقليمية والثنائية والوطنية لمكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن توضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي، وذلك سعيا إلى ترشيد تلك الأنشطة.

٥٩ - وتابع قائلاً إن حكومة بلده تعمل على الصعيد الإقليمي من أجل بناء القدرات والتعاون التقني من خلال رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وأضاف أن ملديف عضو أيضا في فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، وتتعاون بشكل وثيق مع البلدان المجاورة والعديد من الشركاء الاستراتيجيين الآخرين في مجال مكافحة الإرهاب. وعلى الصعيد الوطني، يوفر قانون مكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٠، والسياسة الأمنية الوطنية لعام ٢٠١٢، توجيهات واضحة بشأن تدابير مكافحة الإرهاب. وتجري حاليا صياغة مشروع قانون مستكمل لمكافحة

الأمريكية وتدعو إلى الإفراج الفوري عنهم. كما ترفض حكومتها أيضا إعداد قوائم من جانب واحد تتهم الدول بدعم الإرهابيين، وتدين على وجه الخصوص إدراج كوبا في هذه القوائم، وهي رائدة في الكفاح العالمي ضد الإرهاب ومؤيدة للتضامن مع شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبقية العالم. وأردفت قائلة إن المعايير المزدوجة لا يمكن أن تستمر كقاعدة للدبلوماسية والجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، بل يجب أن تكون هذه الجهود منسقة وشفافة وأن تبقى ضمن حدود القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

٦٥ - واسترسلت قائلة إنه لا يمكن ولا ينبغي أن يجري ربط الإرهاب بأي دين معين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية أو أيديولوجية سياسية معينة، ولا يمكن أن تستخدم العضوية في هذه الجماعات لتبرير أي شكل من أشكال الإرهاب. وحكومتها، بوصفها من المدافعين بثبات عن الكفاح المشروع للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي أو السيطرة الاستعمارية من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير، تعرب مرة أخرى عن دعمها وتضامنها مع فلسطين، بلدا وشعبا، وتؤكد على وجوب التمييز بوضوح بين هذه الكفاحات وأعمال الإرهاب. وقالت إن وفدها، شأنه في ذلك شأن وفود أخرى، يعلق أهمية كبيرة على الانتهاء من وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وينبغي أن تتضمن هذه الاتفاقية تعريفا للإرهاب يشمل جميع أشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة، الذي هو واحد من الأشكال الأكثر شيوعا التي لا تزال تُرتكب دون عقاب في معظم الحالات. ودعت الدول الأعضاء إلى التوصل إلى حل توافقي بحلول نهاية الدورة الحالية، الأمر الذي سيسهم بشكل كبير في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب الدولي.

٦٦ - السيدة سليم (ليبيا): قالت إن ليبيا تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن مصدره أو دوافعه.

التطرف. وقال إن حكومة بلده يساورها القلق أيضا إزاء الآثار غير المباشرة للتزاعلات الدائرة في المنطقة وحول العالم. وشدد على أن معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، من قبيل الفقر والبطالة والافتقار إلى التعليم، لا تقل أهمية عن التصدي للجريمة نفسها.

٦٢ - واحتتم كلمته قائلاً إنه لا يمكن لأي بلد أن يتصدى للإرهاب بمفرده؛ والبلدان المحدودة القدرات مقارنة بنطاقها الجغرافي الشاسع، مثل ملديف، تحتاج إلى المساعدة الدولية بوجه خاص. ومن الضروري أن تستخدم الأمم المتحدة خبرتها في المساعدة على تحقيق التسوية السلمية للتزاعلات التي لم تحل، مما يعزز الكفاح العالمي ضد الإرهاب وحماية حقوق الضحايا في الوقت نفسه. كما أن الجهود المبذولة لمناهضة التطرف مهمة كوسيلة لمكافحة هذه الظاهرة على المدى الطويل.

٦٣ - السيدة راميريس سانثيس (نيكاراغوا): قالت إن نيكاراغوا، كمدافعة عن السلام والقانون الدولي، تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. بما فيه إرهاب الدولة، الذي وقع شعبها وحكومتها ضحيتين له. وأضافت قائلة إن وفدها يجل ذكرى ضحايا الإرهاب ويعرب عن تضامنه مع شعب وحكومة الجمهورية العربية السورية التي عانت في السنوات الأخيرة من أعمال إرهابية ممولة من الخارج. وأشارت إلى أن حكومتها ترفض بحزم تمويل قوى أجنبية للإرهابيين والمرتزقة وكذلك أعمال الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها تلك القوى باسم "الحرب على الإرهاب". ورأت أنه من غير المقبول بالنسبة لهم إدانة الإرهاب والقيام في الوقت ذاته بصنع أسلحة أكثر تطورا من أي وقت مضى، وتمويل الحروب الأهلية والقيام بأعمال عدوانية ضد الأبرياء والعزل.

٦٤ - وتابعت قائلة إن حكومتها تدين مرة أخرى سجن وطنيين كوبيين مناهضين للإرهاب في الولايات المتحدة

الأسباب الجذرية للإرهاب. وأضاف أن انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة، والتمييز الديني وترك الشعوب فريسة للفقير جميعها أمور تغذي الأيديولوجيات المتطرفة، وتقوض شرعية الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب ودعم السلام والتعددية والتسامح. ورأى أنه من غير المقبول أن تعتمد بعض الدول، بدعوى مكافحة الإرهاب، إلى ارتكاب أعمال عدوانية، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى، بطرق منها دعم تغيير النظام، وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، كالتعذيب، والاختطاف، والاحتجاز غير القانوني، والاختفاء القسري، والإعدام دون محاكمة.

٦٩ - وتابع قائلاً إن كوبا، بوصفها طرفاً في جميع الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، تؤكد من جديد التزامها بتعزيز الوظيفة الرئيسية للأمم المتحدة المتمثلة في اتخاذ تدابير ووضع إطار قانوني لمكافحة الإرهاب الدولي. وأكد أن حكومته ملتزمة بمكافحة الإرهاب، وتحدد دعمها لاعتماد اتفاقية شاملة لمعالجة الثغرات التشريعية الموجودة. كما يؤيد وفده عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لإعداد تصد منظم للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

٧٠ - وأشار إلى أن حكومته ترفض رفضاً قاطعاً قرار وزارة خارجية الولايات المتحدة الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٣ والقاضي بإدراج كوبا مرة أخرى في قائمة للدول يزعم أنها ترعى الإرهاب الدولي. وذكر أن لكوبا سجلاً ناصعاً في مكافحة الإرهاب، ولم تسمح قط باستخدام أراضيها لارتكاب أعمال إرهابية ضد أي دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة، أو تدبيرها أو تمويلها، ولن تسمح بذلك أبداً.

٧١ - واستطرد قائلاً إن خمسة كوبيين أمضوا ١٥ عاماً مسجونين ظلماً في الولايات المتحدة الأمريكية ومتعرضين

ورأت أن الإرهاب ظاهرة عالمية لا ينبغي ربطها بأي دين أو عرق أو مجتمع معين. وينبغي وضع تمييز واضح بين أعمال الإرهاب التي يعاقب عليها القانون والكفاح المشروع للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير. وتابعت تقول إنه يجب على الدول الأعضاء تكثيف تعاونها للقضاء على خطر الإرهاب العالمي المتنامي؛ وفي هذا الصدد، فإن ليبيا مستعدة للاضطلاع بدورها، كما يتبين من انضمامها إلى الصكوك الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب وإبرامها لعدد من الاتفاقات الثنائية. وهي تحرص على المشاركة في جميع المحافل الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتعلق أهمية كبيرة على تنفيذ الاستراتيجية العالمية.

٦٧ - ومضت تقول إن الحكومة الليبية المؤقتة لا تدخر جهداً لتعطيل الشبكات الإرهابية ومكافحة التهريب في منطقة الساحل. وقد استضافت مؤخرًا، بالتعاون مع بلدان أخرى، حلقة عمل في طرابلس بشأن تعزيز التعاون في ما بين الدول الأعضاء في المنطقة، إلى جانب الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي. ورأت أنه ينبغي إجراء دراسة موضوعية على المستوى الدولي بغية وضع تعريف واضح ودقيق للإرهاب. واختتمت قائلة إن وفدها يحدد أيضاً دعوته إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الإرهاب الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة ويعرب عن أمله في أن تضاعف الدول الأعضاء جهودها بغية الانتهاء من وضع مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي، لأن ذلك من شأنه توفير إطار قانوني لجهود مكافحة الإرهاب.

٦٨ - السيد إرنانديس إرنانديس (كوبا): قال إن حكومته تدين جميع الأعمال الإرهابية أياً كانت دوافعها، ومنها ما تتورط فيه الدول بشكل مباشر أو غير مباشر. وأضاف أن جهود مكافحة الإرهاب يجب أن تكون شمولية، وأن تعكس الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية، وأن تتضمن العمل المباشر والمنع معاً، فضلاً عن تدابير محددة لاجتثاث

والمعايير المزدوجة. وأضاف قائلاً إنه يجب تجنب جميع المحاولات الرامية إلى ربط الإرهاب بكفاح الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير والحصول على استقلالها، وهو حق مكسب في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحجر زاوية للنظام الدولي القائم.

٧٥ - وقال إن الجمهورية العربية السورية تواجه حالياً حملة شرسة من الهجمات الإرهابية من قبل جماعات إرهابية مرتبطة بتنظيم القاعدة. وأشار إلى أن معظم الجناة مرتزقة ومطرفون أجنبى يشنون حرباً بالوكالة على الأراضي السورية، مستهدفين مؤسسات الدولة والهيكل الأساسية والمدنيين وحتى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. ورأى أن هذه الأعمال، التي تنفذ لتحقيق المصالح الأناثية لبعض الدول، تقوّض الاستقرار والسلام في بلده، وتشكل أمثلة واضحة عن الأعمال الإرهابية التي قد اتفق المجتمع الدولي على إدانتها. وذكر أن عدداً من تقارير الأمم المتحدة وصف زيادة نشاط تنظيم القاعدة والكيانات المرتبطة به في الجمهورية العربية السورية. وقال إن بعض الدول تواصل تجنيد المتطرفين وتسليحهم وإرسالهم إلى بلده في انتهاك صارخ للقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار، اللذين يحظران على الدول تقديم المساعدة لمرتكبي الأعمال الإرهابية أو توفير ملاذ لهم. وفي رأيه، يجب على الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات لمنع مثل هذه الممارسات لكي يتسنى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية يقوم على أساس الحوار بين السوريين أنفسهم. وحذر من أن المتطرفين الأجانب، في غياب مثل هذه الإجراءات، سينتقلون في نهاية المطاف إلى بلدان أخرى وسيقوضون السلام والاستقرار فيها كذلك.

٧٦ - وذكر أن الجمهورية العربية السورية وقعت وصدقت على ١٠ صكوك من الصكوك الدولية الـ ١٣ المتعلقة بالإرهاب، وأنها تنظر حالياً في الانضمام إلى الاتفاقيات

لمعاملة قاسية ومهينة، مجرد أنهم هموا شعبي كوبا والولايات المتحدة من الإرهاب. وأشار إلى أنه على الرغم من الإدانة الدولية الواسعة النطاق لعقوبتهم، لا يزال أربعة منهم قابعين في السجن.

٧٢ - واختتم كلمته بقوله إنه في غضون ذلك، يظل أشهر إرهابي في نصف الكرة الغربي، لويس بوسادا كاريليس، طليقا في ميامي ونيويورك، على الرغم من تورطه في أعمال إرهابية مثل تفجير رحلة شركة الطيران الكوبية التي لقي فيها ٧٣ شخصا حتفهم وتفجيرات بالقنابل استهدفت فنادق في العاصمة الكوبية. والجميع يعرف أن مئات الأعمال الإرهابية ارتكبت ضد كوبا على مدى فترة تزيد على ٥٠ عاماً، مما تسبب في موت ٣٤٧٨ ٣ شخصاً وإصابة ٢٠٩٩ آخرين بجروح عميقة، في حين لا تزال أسر الضحايا، بعد عقود من المعاناة والرء، تنتظر الانتصاف لها. لذا، ينبغي محاكمة الإرهابيين الحقيقيين والإفراج عن الرجال الذين كافحوا من أجل حماية شعبي كوبا والولايات المتحدة من الأعمال الإرهابية العنيفة.

٧٣ - السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلاده تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافعه وهوية الجناة. ولا يمكن تبرير الأعمال الإرهابية تحت أي ظرف من الظروف؛ إذ هي أعمال إجرامية تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتقوض استقرار الدول وسلامتها الإقليمية وتنميتها.

٧٤ - وتابع قائلاً إن الجمهورية العربية السورية تعاني من الإرهاب منذ الثمانينات من القرن الماضي. وقد دعت إلى وضع تعريف للإرهاب وعملت على تحديد أسبابه ووضع إطار قانوني دولي لمكافحةه. ويؤكد وفده من جديد أهمية العمل المشترك للمجتمع الدولي بغية القضاء على الإرهاب، الأمر الذي يتطلب نهجاً خالياً من التسييس والانتقائية

للدفاع عن قضية الإرهاب. ويرى أنه يتعين على جميع الدول أن تفي بالتزاماتها في هذا الصدد؛ وعلاوة على ذلك، ينبغي نبد الكراهية بين الحضارات والثقافات والأديان وتفضيل الطرق السلمية لحل الخلافات. واختتم قائلاً إن وفده يرفض في هذا الصدد أي محاولة لربط الإرهاب بأي دين، أو جماعة عرقية، أو قومية.

٨٠ - السيد كيم ساينغ (جمهورية كوريا): قال إن الهجمات الأخيرة في نيروبي وبيشاور كانت آخر تذكيرين قوين بأن الإرهاب لا يزال يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وأضاف أن وفده يدين الإرهاب بجميع أشكاله؛ ولا يمكن لأي سبب، سياسياً كان أو غيره، أن يبرر مثل هذه الأعمال الإجرامية. ورأى أنه يجب أن تكون الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب متفقة مع الالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي والقيم الأساسية مثل حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. وبما أن المنظمات الإرهابية أمست أكثر حركية من أي وقت مضى وتشارك على نحو متزايد في أنشطة إجرامية أخرى، مثل القرصنة والاتجار بالمخدرات، والاختطاف، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، فإن وفده يؤيد اتباع نهج شامل مثل النهج الذي اتخذته الاستراتيجية العالمية.

٨١ - وتابع قائلاً إن وفده يثني على الدور الرئيسي للأمم المتحدة في قيادة مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. ووفده، بوصفه الرئيس الحالي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، يتعاون على نحو كامل مع الكيانات الهامة الأخرى، مثل لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والعديد من المبادرات الأخرى، بما في ذلك بناء القدرات. وينبغي للجمعية العامة أن تبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى اتفاق بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب

الثلاث المتبقية. وأضاف أنها تبذل جهوداً حثيثة اعترفت بها دولياً في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد قامت فعلاً هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السورية بالانضمام إلى مجموعة إيغموننت. واتخذت حكومته أيضاً عدداً من التدابير التشريعية تتماشى مع التوصيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك إصدار قانون بشأن الإرهاب في عام ٢٠١٢، يعرف الإرهاب، وينشئ العقوبات المفروضة على الأعمال الإرهابية، وقانون آخر في عام ٢٠١٣ يصنف الاختطاف باعتباره جريمة إرهابية. وأضاف أن حكومته انضمت أيضاً إلى الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب وأبرمت عدداً من الاتفاقات الثنائية في هذا المجال. وأكد أنها لا تزال تحترم التزاماتها بالرغم من أن بعض الأطراف الأخرى في المنطقة تحرق التزاماتها، وستواصل حكومته نهجها الحثيث لمكافحة الإرهاب في إطار موقفها المبدي، وميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها الدولية ذات الصلة.

٧٧ - واسترسل يقول إن الجهود الدولية المشتركة لمكافحة الإرهاب ستبقى قاصرة عن تحقيق الهدف المرجو طالما طبقت المعايير المزدوجة، وغُض الطرف عن إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل يومياً في الجولان السوري المحتل والأراضي المحتلة الأخرى.

٧٨ - وأعرب عن أمل وفده أن يتم إنجاز المفاوضات حول مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي، الذي لم يُعتمد بعد رغم المرونة التي أبدتها بعض الوفود، وعن تقديره للجهود التي تبذلها اللجنة المخصصة في هذا الصدد.

٧٩ - وأردف يقول إن وفده يدعو مجدداً للمزيد من التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات من أجل قطع إمداد الجماعات الإرهابية بالأموال والأسلحة. وهو يدعو أيضاً إلى اتخاذ إجراءات لمنع استخدام شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام لتنسيق الجرائم الإرهابية وتجنيد الشباب

الاتفاقية الشاملة المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي أثناء الدورة السادسة عشرة للجنة المختصة التي دارت في آذار/مارس. وأعربت عن ترحيب وفدها بالتوصية بأن تنشئ اللجنة السادسة فريقا عاملا أثناء الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، ولكن يجب أن تبدأ العملية ذات الصلة بذلك خلال الدورة الحالية، من أجل تبليغ رسالة واضحة تؤكد عدم التسامح مع المجازر اليومية المترتبة على الإرهاب. وستشكل المجموعة الموحدة لمشاريع المواد الواردة في المرفق الأول لتقرير اللجنة المختصة (A/68/37) نقاطا مرجعية ملائمة عند استئناف الأعمال لتقييم التقدم المحرز حتى الآن. ورحبت أيضا بتضمين التقرير مشروع قرار يهدف إلى معالجة بعض المسائل المثيرة للقلق. وقالت إن وفدها يرى، شأنه شأن وفود أخرى، أن عناصر مجموعة ٢٠٠٧ التي قدمتها المنسقة تشكل خيارا معقولا يمكن أن يحظى بتوافق في الآراء.

٨٥ - وأوضحت أن الجماعات الإرهابية تمول أنشطتها عن طريق صلاحتها مع شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وتستفيد من الاتجار بالبشر، والاتجار بالأسلحة، وغسل الأموال، والغش في استخدام بطاقات الائتمان، والجرائم الإلكترونية. ويكمن أحد الأسباب الرئيسية للنجاح المبكر الذي حققته جبهة ثور تحرير تاميل إيلاام خلال حملتها الإرهابية التي استمرت لمدة ثلاثة عقود في سري لانكا في الشبكات الدولية الواسعة التي تُقيمها والصلات التي تربطها بالجماعات الإرهابية الأخرى وشبكات الجريمة المنظمة. ومع أن النزاع في سري لانكا قد انتهى الآن، فلا تزال هذه الشبكات تقوم بمجموعة من الأنشطة الإجرامية.

٨٦ - وأكدت أن سري لانكا تظل ملتزمة بالاستراتيجية العالمية؛ كما أنها طرف في ١٣ صكا دوليا لمكافحة الإرهاب، وفي صكوك رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بتبادل المساعدة في المسائل الجنائية، وهي تشارك

الدولي. وأضاف أن وفده لا يظل ملتزما بالعمل مع الوفود الأخرى لتحقيق هذه الغاية. وأن عقد مؤتمر رفيع المستوى يمكن أن يسهم بشكل إيجابي في جهود المنظمة الرامية إلى مكافحة الإرهاب وأن يعطي زحما للمفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية.

٨٢ - وختتم كلامه قائلا إن حكومته ستواصل جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، بطرق منها مواصلة دعمها لبناء القدرات في البلدان النامية واستضافة مؤتمر سول بشأن الفضاء الإلكتروني يومي ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الذي من شأنه أن يتيح فرصة للتصدي للاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات للتحريض على القيام بالأنشطة الإرهابية وتمويلها، وتجنيد الإرهابيين، ونشر التطرف.

٨٣ - السيدة موتو كومانانا (سري لانكا): قالت إنه رغم كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، لا يزال الإرهاب يلحق الخراب بالمجتمعات في جميع أنحاء العالم. وأعربت عن مشاعر التعاطف والتضامن مع الشعب الكيني عقب الهجوم الذي وقع مؤخرا في نيروبي، هذا الهجوم الذي يذكر، إلى جانب المجازر المستمرة في العراق والهجمات الخرقاء في باكستان، بشكل مؤلم بضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل القضاء على الإرهاب. وليس هناك بلد بمنأى عن الإرهاب؛ وفي الواقع قد عانت سري لانكا من ويلاته لما يقرب من ثلاثة عقود. وأضافت قائلة إن الإرهاب ليس له حدود، وهو لا يحترم أي جنسية أو دين أو تراث ثقافي. ولا تزال أسبابه الجذرية معقدة ولا ينبغي محاربتة في المقام الأول بالوسائل العسكرية. فضلا عن ذلك، لا يمكن ربط الإرهاب بانتماء عرقي أو ديني معين.

٨٤ - وقالت إنها تشعر بنفس خيبة الأمل التي تشعر بها الوفود الأخرى من عدم إحراز أي تقدم بشأن مشروع

٨٩ - وأشار إلى أن الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب هو، إلى حد كبير، نتاج للعمل الذي قامت به اللجنة السادسة عندما وضعت ١٨ صكاً دولياً، وأن عدد الدول الأطراف في هذه الصكوك في تزايد كبير. وقد صيغت أيضاً ستة صكوك أخرى لمكافحة الإرهاب بحيث تعالج التهديدات الجديدة والناشئة المتصلة بالطيران المدني والملاحة البحرية وحماية المواد النووية. ولن يكتمل العمل الذي يقوم به المجتمع الدولي في هذا المجال إلا إذا تم التصديق على هذه الصكوك على نطاق واسع وتم تنفيذها تنفيذاً كاملاً. وأكد أن حكومته أحرزت تقدماً في جهودها من أجل التصديق على هذه الصكوك وحث الدول الأخرى على التصديق عليها إن لم تكن قد فعلت ذلك.

٩٠ - وأوضح أنه رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها منسقة اللجنة المختصة ورئيسها، لا تزال المفاوضات المتعلقة بالمقترحات الحالية بخصوص مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي في طريق مسدود. وقال في خاتمة بيانه إن وفده يظل مستعداً للتعاون مع الدول الأخرى للاستفادة من الإطار الدولي في مجال مكافحة الإرهاب ولتعزيزه، وسيصغي باهتمام للبيانات التي تدلي بها الوفود الأخرى طالما استمرت مداوات اللجنة السادسة بشأن هذه القضايا الصعبة.

٩١ - السيد فام كوانغ هيو (فيت نام): قال إن حكومته تشاطر المجتمع الدولي قلقه البالغ إزاء تنامي الإرهاب. وأكد أن التعاون بين الدول والمنظمات الدولية ضروري لمحكمة جميع الأشخاص الذين ارتكبوا أعمالاً إرهابية أو حرّضوا على ارتكابها؛ وقد أحرز تقدم كبير خلال السنوات الأخيرة في هذا الصدد، واضطلعت الأمم المتحدة بدور مركزي في هذه الجهود. ويجب أن تحترم تدابير مكافحة الإرهاب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وسيادة القانون.

بنشاط في الجهود العالمية الرامية لمكافحة النقل غير المشروع للأموال. وتدعم سري لانكا العمل الذي تقوم به الجمعية العامة ومجلس الأمن على مستوى تنسيق جهود مكافحة الإرهاب ولوضع معايير قانونية. وأعربت عن تقديرها لقيام المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بتنظيم عدة حلقات عمل إقليمية بشأن مكافحة الإرهاب وتعزيز العدالة الجنائية، استفاد منها ضباط الشرطة، وأعضاء النيابة العامة، والقضاة في جنوب آسيا.

٨٧ - السيد هيل (الولايات المتحدة الأمريكية): كرر إدانة وفد بلده للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والتزامه بالمشاركة في الجهود الجماعية للقضاء عليه. وأكد أن جميع الأعمال الإرهابية، أيا كان مرتكبوها، إجرامية وغير إنسانية ولا يمكن تبريرها، بصرف النظر عن دوافعها. ويؤيد وفده بقوة الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة على مستوى تنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب ولتعزيز قدرة الدول على منع وقوع الأعمال الإرهابية، فضلاً عن الجهود التي يبذلها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والهيئات المتعددة الأطراف الأخرى الرامية إلى إعداد أدوات عملية من أجل مواصلة تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

٨٨ - وقال إن وفده يتطلع إلى الاستعراض المقبل للاستراتيجية العالمية. وهو يعرب عن ترحيبه الكبير بالجهود التي تبذلها المنظمة لتيسير تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق جهود مكافحة الإرهاب، وللإعتراف بالدور الذي يمكن أن يؤديه المستهدفون في مكافحة التطرف العنيف، ولتحسين إدارة الحدود، ولاتخاذ تدابير مالية محددة لمكافحة الإرهاب. وقال إن حكومته قدّمت تبرعات لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب دعماً لمبادرات المساعدة والتدريب التي تقوم بها.

وعلى اعتمادها. وأكد أن حكومته تتطلع للعمل بصورة أوثق مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب من أجل تحسين تنفيذ الاستراتيجية العالمية، ولا سيما في جنوب شرق آسيا، بما في ذلك فييت نام. وهي مستعدة أيضا للتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لتنفيذ مشاريع المساعدة التقنية ومشاريع بناء القدرات ولتعزيز الإطار القانوني الوطني لمكافحة الإرهاب.

٩٤ - السيد الحمادي (الإمارات العربية المتحدة): أعرب عن تعازيه الحارة لعائلات ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا في نيروبي. وأكد أنه رغم استمرار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، فهو لا يزال يواجه تناميا في أشكال الإرهاب والجريمة المنظمة التي أصبحت أكثر خطورة من أي وقت مضى، ولا سيما في الشرق الأوسط، الذي يعاني حاليا من صراعات طائفية لم يسبق لها مثيل. وأضاف أن دوافع جميع الأعمال الإرهابية من نفس النوع، وهي غير متصلة بأي جنسية أو ثقافة أو ديانة معينة، بل إن منبعها الكراهية والتطرف. ويدعو وفده المجتمع الدولي إلى مواصلة بذل جهوده الرامية إلى وقف انتشار التطرف وإلى تنفيذ الاستراتيجية العالمية. وفي الوقت نفسه، يدعو وفده جميع الدول إلى دعم الجهود السياسية الرامية إلى التخفيف من حدة التراعات القائمة والترويج للتسامح والسلام والتقارب بين الأديان والثقافات، وإلى تطبيق مبادئ العدالة والقانون الدولي، وتشجيع احترام حقوق الإنسان، علما بأن جميعها وسائل هامة للتصدي للأسباب الجذرية للإرهاب. وينبغي للدول أن تتحمل أيضا مسؤولية منع ارتكاب أعمال تستفز الرموز الدينية والثقافية.

٩٥ - وأعرب عن أمل وفده في أن تتحلى الدول بالمرونة اللازمة للتوصل إلى اتفاق بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي، وكرر دعوته إلى عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة للتوصل إلى تعريف واضح

٩٢ - وأشار إلى أن فييت نام اعتمدت مؤخرا قانونا بشأن مكافحة الإرهاب، سيدخل حيز النفاذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، يضع إطارا قانونيا لتحسين الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب ويعزز التعاون الدولي لفيت نام في هذا الصدد. وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل فييت نام مع بلدان أخرى من رابطة أمم جنوب شرق آسيا على تنفيذ اتفاقية مكافحة الإرهاب التي وضعتها الرابطة، والتي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠١١. وحاليا، صدقت جميع الدول الأعضاء في الرابطة على هذه الاتفاقية وهكذا عززت الدور الاستراتيجي الذي تضطلع به المنطقة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، استضافت فييت نام الاجتماع الحادي عشر للمنتدى الإقليمي للرابطة بين الدورات بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، الذي استعرض تنفيذ خطة عمل المنتدى. وخلال العام الماضي، شاركت فييت نام أيضا في مشاريع تعاون وفي حلقات عمل بشأن مكافحة الإرهاب في إطار الرابطة، بما في ذلك الحوار بين الرابطة واليابان بشأن مكافحة الإرهاب، والتعاون بين الرابطة والاتحاد الروسي والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، والاجتماع الآسيوي الأوروبي.

٩٣ - وأوضح أن فييت نام طرف في ١٠ صكوك دولية لمكافحة الإرهاب، وهي تفكر في الانضمام إلى ثلاثة صكوك أخرى. وإضافة إلى ذلك، أثناء الجلسة العامة الثامنة للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي عقدت في مكسيكو في أيار/مايو ٢٠١٣، أعادت حكومته تأكيد دعمها للأنشطة والبرامج المنفذة في إطار تلك المبادرة. وتؤيد حكومته أيضا الدور الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب وتشجع الدول الأعضاء على وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي

٩٨ - وأشارت إلى أن حكومتها كانت دائما ملتزمة بالتصدي للتهديد الإرهابي؛ وقد وضعت استراتيجية وطنية شاملة تتواءم مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية والاتفاقات الثنائية التي انضمت لها تونس. واعتمدت الحكومة أيضا عددا من القوانين التي تجرّم جميع الأنشطة التي تيسّر الإرهاب، وهي حاليا بصدّد تحديث تشريعاتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وغسل الأموال من أجل ضمان تطبيق العدالة بشكل منصف واحترام السلامة البدنية للأشخاص. بما يتواءم مع التزاماتها الدولية المتصلة بحقوق الإنسان. وأكدت أن تدابير مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان لا تشكل أهدافا متضاربة وإنما يعزز بعضها بعضاً. وفي هذا الصدد، أبرمت تونس عددا من الاتفاقات الثنائية لمكافحة الإرهاب مع البلدان المجاورة، تتصل على وجه الخصوص بتقييم التهديدات الإرهابية.

٩٩ - واسترسلت قائلة إن تونس طرف في جميع الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الإرهاب. بما فيها: الاتفاقية العربية لقمع الإرهاب، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته، واتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي. وهي طرف أيضا في معظم الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، كما تعمل على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاستراتيجية العالمية.

١٠٠ - وأضافت أن الإرهاب ظاهرة لا تقتصر على أي عرق أو دين أو جنسية. وعلاوة على ذلك، فإن أساليب الإرهابيين في تطوّر مستمر واستخدامهم لتكنولوجيات الاتصالات الجديدة في تزايد مثلما هو الشأن بالنسبة للجرائم الإلكترونية. ويجب أن تأخذ أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب على أي من الصعد الوطني أو الإقليمي أو الدولي هذا الاتجاه بعين الاعتبار. كما أن التدابير الأمنية لا تكفي وحدها. وأكدت أن استمرار الظلم السياسي، وعدم حل بعض النزاعات، والتفاوت الاقتصادي، والاستبعاد وتشويه

للإرهاب يميّز بينه وبين حق الشعوب في تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومن أجل تحديد الأسباب الكامنة وراء انتشار الإرهاب. وقال إن المجتمع الدولي ينبغي أن يقدم المزيد من المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة إلى البلدان النامية في هذا المجال.

٩٦ - وأوضح أن الإمارات العربية المتحدة تواصل تطوير سياساتها وإجراءاتها وتشريعاتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب والأنشطة المتصلة به، مثل غسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وذكر أن حكومته كُنّفت أيضا التنسيق مع الآليات الدولية والإقليمية لمنع استعمال أراضيها، بما في ذلك مجالها الجوي ومياهها الإقليمية، للقيام بأنشطة إرهابية. وقد عززت حكومته إجراءات المراقبة في الموانئ وعلى الحدود لمنع نقل المواد الحساسة، ودعمت الجهود الدولية في هذا الصدد. كما أنها أنشأت المركز الدولي للتميز في مكافحة التطرف العنيف في أبو ظبي، حيث تم مؤخرا تنظيم دورة تدريبية للمسؤولين الرفيعي المستوى في مجال مكافحة الإرهاب. وأعرب عن أمل وفده في أن تؤدي الجهود الدولية في مجال مكافحة الإرهاب في نهاية المطاف إلى عالم يسوده العدل والمساواة والحرية للجميع وأن تتعايش جميع الشعوب معاً بسلام.

٩٧ - السيدة زروق بومعيزة (تونس): قالت إن حكومتها تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأكدت أن الطبيعة العالمية لهذا التهديد تتطلب استجابة متضافرة من جانب المجتمع الدولي. وأوضحت أن مشاكل الساحل الأفريقي، مثل الاتجار بالأسلحة والمخدرات وانتشار الأعمال الإرهابية وغيرها من أشكال الجريمة العابرة للحدود الوطنية، لا تشكل تهديدا فقط لتلك المنطقة، وإنما تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وقالت إن حكومتها تعلق أهمية خاصة على استعادة الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة وتؤيد تأييدا تاما استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

الأموال، في الجهود العالمية الرامية إلى منع تمويل الإرهاب بواسطة غسل الأموال وذلك بالتعاون مع شركائها الدوليين، ومن بينهم فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وكذلك في إطار قانونها المتميز بشأن مكافحة الإرهاب، المعروف باسم "قانون الأمن البشري". وقال إن بلده سن أيضا قوانين جديدة لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب تشترط على المصارف والمؤسسات المالية الإبلاغ عن المعاملات التي تتضمن مبالغ مالية والتي قد تكون ذات صلة بإرهابيين. وأوضح أن بلده أصبح يوفر المزيد من الأدوات القانونية والدورات التدريبية في مجال مكافحة الإرهاب لوكالات إنفاذ القانون والسلطات القضائية، وهو لا يزال يدرك في الوقت نفسه ضرورة احترام الحريات المدنية وحقوق الإنسان.

١٠٥ - وذكر بأنه رغم مضي ١٦ عاما من المفاوضات، لم يتوصل المجتمع الدولي بعد إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي. ويجب التحلي بالعزيمة السياسية من أجل اختتام المفاوضات. وينبغي النظر في عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب الدولي بمعزل عن إتمام مشروع الاتفاقية. وقد يساعد هذا المؤتمر على الخروج من الطريق المسدودة الحالية، وعلى الاتفاق على تعريف للإرهاب ومعالجة جميع المسائل ذات الصلة، بما فيها الأسباب الجذرية للإرهاب.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.

صورة الأديان، عوامل تساعد على تغذية الكراهية والتطرف وتشجّع على التعبئة الأيديولوجية للإرهابيين وتجنيدهم. ويجب بذل المزيد من الجهود العالمية من أجل كفاءة التنفيذ المتوازن للركائز الأربع للاستراتيجية العالمية.

١٠١ - وفي الختام، لفتت الانتباه إلى أهمية بناء قدرات الدول الأعضاء من أجل تمكينها من مكافحة الإرهاب، وغسل الأموال، وانتشار الأسلحة، وللتصدي لتزايد استخدام الإرهابيين لتكنولوجيات الاتصالات الجديدة.

١٠٢ - السيد كاباكتولان (الفلبين): كرّر مجددا إدانة حكومته بأشد العبارات للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأكد أن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب يجب أن تتم على المستوى الوطني والثنائي والمتعدد الأطراف، عن طريق منظمات من قبيل حركة بلدان عدم الانحياز، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والصكوك من قبيل الاستراتيجية العالمية. وأكد أن العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، في مجال بناء القدرات وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات يكتسي أهمية خاصة، ولا سيما بالنسبة لأجهزة الأمن ووكالات إنفاذ القانون.

١٠٣ - وأوضح أن الحوار بين الثقافات وبين الأديان هو أحد السبل الرئيسية لمكافحة الإرهاب. وأكد أن احترام كرامة الإنسان والتفاهم والتسامح بين الشعوب وداخل الشعب الواحد عناصر ذات أهمية حاسمة، وتستوجب مشاركة جميع الجهات المعنية.

١٠٤ - وقال إن وفده يشدد على الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة لتعزيز الهيكل القانوني الدولي بالترويج لسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وإقامة نظم عدالة جنائية فعّالة. وقد ساهمت حكومته، عن طريق مجلس مكافحة غسل